

مختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط
ينظم:

ندوة علمية في موضوع:

" سيادة القطاعات الإنمائية بالمغرب:

الضرورة، الإمكانيات والإكراهات "



تنسيق أشغال الندوة العلمية: د. يوسف عنتر

للطالبة الباحثة بسلك الدكتوراه
مختبر الدراسات القانونية والسياسية
لدول البحر الأبيض المتوسط
بالكلية متعددة التخصصات بالناظور

السبت 20 يوليوز 2024

بقاعة الندوات بالكلية متعددة التخصصات بالناظور، ابتداء من الساعة التاسعة صباحا

ورقة تقديمية للندوة العلمية في موضوع:

" سيادة القطاعات الإنمائية بالمغرب: الضرورة، الإمكانيات والإكراهات "

يشهد المغرب في الآونة الأخيرة محاولات حكومية للتأسيس لسيادة وطنية في مجموعة من القطاعات الإنمائية ترمي إلى الحد من التبعية للخارج، وترسيخ مكانة المملكة المغربية في القطاعات الصناعية، الطاقية، الرقمية وغيرها من القطاعات الأخرى، خاصة وأن المملكة قد قطعت أشواطاً كبيرة في تطوير البنية التحتية التي تعتبر مرتكزا مهما نحو تأمين السيادة الوطنية في القطاعات والمجالات الحيوية المختلفة.

وباعتبار قطاع الصناعة رافعة محورية للتنمية الاقتصادية في المغرب، ومصدرا أساسيا لتوفير فرص الشغل، وحافزا كبيرا للاستثمار، ورافعة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة في البلد، فإن المغرب راهن على كسب السيادة الصناعية من خلال الاعتماد على صناعته الوطنية والرفع من سلاسل الإنتاج المحلية بما يتيح إمكانية التصدير وجلب العملة الصعبة، خاصة في ظل إشكالية الاعتماد الكبير على الواردات، وتضخم أسعار المواد الأولية المستوردة، وهشاشة سلاسل القيم العالمية، لذلك تظل سيادة المغرب في قطاع الصناعة في صلب الأولويات والسياسات العمومية.

كما يسعى المغرب إلى تحقيق السيادة الطاقية من خلال تبني مشروع الانتقال الطاقى القائم على توسيع نطاق استعمال الطاقات المتجددة، وتقليص اعتماده على الطاقات الأحفورية المستوردة التي تثقل كاهل ميزانية الدولة، بحكم أنه يستورد أزيد من 80% من احتياجاته الطاقية من الخارج (النفط، الغاز الطبيعي...). فالمغرب يطمح للانتقال من بلد يعتمد على الخارج لاستيراد الطاقة الأحفورية إلى بلد مصدر للطاقات النظيفة في المستقبل، وقد قطعت المملكة خلال العقدين الماضيين أشواطاً كبيرة لإنجاح مشروع الانتقال الطاقى وتطوير الطاقات المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية والريحية، والاعتماد على الصناعة الخضراء النظيفة، وأحدثت في هذا الصدد وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، مما يعكس الأولوية التي يعطيها المغرب للقطاع الطاقى والتحول البيئي، وربطه بالتنمية المستدامة.

ويعد كسب رهان السيادة الرقمية إحدى أولويات المملكة في ظل الحروب الإلكترونية التي يشهدها العالم الرقمي، حيث تبنت وزارة التحول الرقمي وإصلاح الإدارة في المغرب مشروعاً يهدف إلى حماية المعلومات الرقمية والحد من الهجمات الإلكترونية، من خلال إنشاء مراكز إيواء معلومات عبر التراب الوطني، وتعزيز قدرات حماية المعطيات خصوصاً لدى المؤسسات العمومية، ووضع ترسانة قانونية صارمة لحماية المعلومات والبيانات الخاصة، بالإضافة إلى انخراط المغرب في عدة اتفاقيات إقليمية ودولية في مجال الأمن المعلوماتي والرقمي.

وبالرغم من التدابير والإجراءات القانونية والمؤسسية، والمشاريع الكبرى التي تبناها المغرب لكسب رهان سيادته القطاعية في مختلف المجالات، إلا أن الواقع يثبت وجود مجموعة من التحديات والإكراهات التي تحول دون تحقيق هذه السيادة وتعيق مسار التحرر من التبعية للخارج، إذ يمكن الحديث عن تحديات داخلية موضوعية، وأخرى خارجية كحدة التنافس الدولي في الأسواق العالمية، وإشكالية التمويل الدولي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وغيرها من المعوقات التي تقف في وجه تحقيق السيادة القطاعية في المملكة.

وبناء على ما سبق، فقد تم اقتراح مجموعة من المحاور الكبرى على الطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه والمنتسبين للكلية متعددة التخصصات بالناظور، ليشاركوا بأوراقهم البحثية من أجل المساهمة في مقاربة هذا الموضوع الذي بات يشكل أهمية كبرى في وقتنا الحاضر.

❖ المحاور الرئيسية للندوة العلمية:

- رصد الإمكانيات المتوفرة والمتاحة لدى المغرب لتحقيق السيادة القطاعية.
- المشاريع الكبرى والاستراتيجية التي تعكس توجه المغرب نحو بسط سيادته على قطاعاته الإنمائية.
- الاكراهات والتحديات التي تواجه المغرب حالياً، أو التي من المحتمل أن تقف مستقبلاً حائلاً دون المضي في إنجاح السيادة القطاعية في المملكة.
- أهم التجارب الدولية الناجحة التي يمكن أن تشكل مرجعاً، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والإمكانيات الذاتية المتوفرة للمغرب لتبني هذه التجارب.

-المقترحات والدراسات الاستشرافية الصادرة عن مراكز البحث الوطنية والأجنبية في مجال
السيادة القطاعية للمغرب.

❖ **الجهة المنظمة:**

- مختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط

❖ **منسق الندوة:**

- د. يوسف عنتر

❖ **أعضاء اللجنة العلمية**

- د. محمد الرضواني

- د. الميلود بوطريكي

- د. عكاشة بن المصطفى

- د. محمد جطي

- دة. عزيزة الغوداني

- د. يوسف عنتر

- د. المصطفى قريشي

- د. محمد الغلبزوري

- د. عبد العزيز أقالوش

- د. محمد أبركان

- د. أحمد أعراب

- دة. زهيرة الإدريسي

- د. محمد ملاح

❖ أعضاء اللجنة التنظيمية وتسيير الجلسات العلمية

-الطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه بمختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط بالكلية متعددة التخصصات بالناظور.

- نهيلة اصلاح

- سناء كوراري

- أسماء مرابو

- الحسن أحكيم

- زكرياء حلوي

- مراد أزمانى

- أسماء الخرواعى

❖ تاريخ انعقاد الندوة:

- السبت 20 يوليوز 2024، بالكلية متعددة التخصصات بالناظور ابتداء من الساعة التاسعة صباحا.

❖ شروط المشاركة في الندوة العلمية:

- تقتصر المشاركة في أشغال هذه الندوة العلمية على الطلبة الباحثين بسلك الدكتوراه، والمنتمين لمختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط، بالكلية متعددة التخصصات بالناظور.

- ترسل ملخصات الأوراق البحثية المتعلقة بالمداخلات في حدود 800 كلمة كحد أقصى، متضمنة لعنوان المداخلة، والاسم الكامل للطالب الباحث، ورقم هاتفه المحمول، إلى الأستاذ يوسف عنتر منسق الندوة العلمية داخل أجل أقصاه 01 يونيو 2024 على البريد الإلكتروني

التالى antary315@gmail.com

- يتم الرد على أصحاب الملخصات البحثية المقبولة في أجل أقصاه 6 يونيو 2024.

- ترسل الأوراق البحثية الكاملة في حدود 7000 كلمة، إلى البريد الإلكتروني لمنسق الندوة العلمية، في أجل لا يتعدى 06 يوليوز 2024، مع ضرورة احترام المنهجية العلمية السليمة في الكتابة، لنشرها في مؤلف جماعي، ولا تقبل مشاركة أي طالب باحث لم يقدم الورقة البحثية كاملة قبل التاريخ المحدد.

-يشترط ألا تكون الأوراق البحثية قد قدمت في أيام دراسية، وندوات سابقة، أو تم نشرها في مجلات علمية أو مواقع إلكترونية.